من الحد الأدنى إلى ما دونه: الواقع الفلسطيني الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة (2023–2025)

1. المقدمة

أدّت حرب 7 أكتوبر 2023 وما تبعها من عمليات عسكرية واسعة إلى إدخال الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة غير مسبوقة من "العيش في الهامش". ففي الضفة، التي كانت أصلًا تعاني اقتصادًا هشًا وحركة مقيدة، تسببت الحرب في توقف عمل نحو 148 ألف عامل داخل إسرائيل، وخسارة 144 ألف وظيفة محلية، ما رفع البطالة من 12.9% إلى نحو 32%. ترافق ذلك مع تراجع القدرة الشرائية وتعطل التجارة بفعل قيود المعابر والطرق. أما غزة، فهبطت مقومات الحياة فيها إلى ما دون مستوى البقاء الإنساني؛ إذ خلّف القصف دمارًا هائلًا للبنية التحتية، وترافق مع حصار شامل منذ مارس 2025 حرم السكان من الغذاء والماء والوقود والكهرباء. وبحلول منتصف 2025، حذرت منظمات دولية من خطر المجاعة.

هذا البحث لا يكتفي برصد المؤشرات والأرقام التي تلت الحرب، بل يسعى إلى تفكيك البنية العميقة التي تجعل من "العيش في الهامش" حالة دائمة وليست أزمة ظرفية. فهو ينظر إلى الحصار، والقيود، والانهيار الاقتصادي، لا كمظاهر متفرقة، بل كعناصر مترابطة في منظومة تحرم الفلسطيني من شروط الحياة الكريمة وتدفعه إلى البقاء في حدود الحد الأدنى، بينما تُغلق أمامه أبواب النهوض. إن ما نرصده هنا هو إعادة إنتاج منظمة لواقع الحرمان، حيث يصبح البقاء البيولوجي غاية بحد ذاته، ويتحول المستقبل إلى مساحة من الغموض والانتظار، في مشهد يختزل الصراع الفلسطيني المعاصر في معادلة قاسية: البقاء ممكن، لكن الحياة الطبيعية مؤجلة إلى أجل غير مسمى.

2. الضفة الغربية – الحد الأدنى من الحياة بعد الحرب

2.1 الاقتصاد بعد الحرب: شلل في مصادر الدخل وارتفاع حاد في الفقر

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن إجمالي الوظائف التي فُقدت في الاقتصاد الفلسطيني منذ أكتوبر 2023 يقارب نصف مليون وظيفة، منها حوالي 148 ألف وظيفة لعمال الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي بالإضافة إلى 144 ألف وظيفة داخلية في اقتصاد الضفة نفسه (World Bank, 2024a). هذه الأرقام الضخمة انعكست فورًا على المستوى المعيشي: فقد تراجعت دخول الأسر بشكل حاد وارتفعت معدلات الفقر ارتفاعًا كبيرًا. ووفقًا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، أدت خسائر الوظائف والانكماش الاقتصادي إلى دفع نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى حوالي 32% بحلول مطلع 2024، بعد أن كانت نحو 12.9% قبل الحرب (UNCTAD, 2024a). أي أننا أمام نحو ثلاثة أضعاف معدل البطالة السابق في غضون أشهر قليلة – وهي قفزة غير مسبوقة تاريخيًا.

ومما فاقم الأزمة أن الخيارات البديلة لكسب الرزق داخل الضفة نفسها محدودة جدًا؛ فالسوق المحلي عاجز عن استيعاب هذه الأعداد الإضافية من العاطلين نظراً لركود الاقتصاد وضعف الاستثمار. وبالتالي اضطر البعض إلى القبول بوظائف مؤقتة متدنية الأجر في مجالات كالزراعة أو البناء المحلي، أو ممارسة أعمال ارتجالية في القطاع غير المنظم، ما يعني في المحصلة انتقال شريحة واسعة من الأسر إلى دائرة الفقر أو ما دون خط الفقر. وتقدر إحدى الدراسات أنه خلال الأشهر الستة الأولى بعد الحرب ارتفع عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر في الضفة الغربية بنسبة كبيرة، مع اتساع نطاق الاعتماد على المساعدات والإعانات الإغاثية المقدمة عبر وزارة التنمية الاجتماعية أو المؤسسات الدولية (UNCTAD, 2024b; UNCTAD, 2024c).

وقد كانت نسبة الفقر الرسمية في الضفة قبل الحرب حوالي 12% (منتصف 2023) (World Bank, 2024b)، لكنها ارتفعت سريعًا بعد توقف أعمال العمالة في إسرائيل، وإن لم تصدر بعد أرقام نهائية محدثة، إلا أن جميع المؤشرات تدل على تفاقم الظاهرة بشكل مقلق. يُضاف إلى ما سبق تراجع النشاط التجاري وحركة الاستثمار نتيجة القيود الإضافية على المعابر بين الضفة وإسرائيل (وخاصة معابر البضائع مثل جسر الكرامة إلى الأردن أو الحواجز الداخلية نحو القدس والمناطق المحتلة عام 1948). خلال وبعد الحرب شددت السلطات الإسرائيلية الفحص على البضائع وأحيانًا أغلقت بعض الممرات لأسباب أمنية، مما أدى إلى انخفاض الواردات والصادرات الفلسطينية بشكل حاد..

العديد من المنشآت الصغيرة (محال تجارية، ورش حرفية، إلخ) عانت من تراجع الزبائن وضعف القوة الشرائية. وتشير بيانات مسح الأعمال الذي أجراه مركز أبحاث فلسطيني نهاية 2023 إلى أن 96% من الأعمال التجارية في الضفة الغربية أبلغت عن انخفاض في النشاط، و42% منها قلّصت عدد موظفيها أو أجورهم (UNCTAD, 2024a). هذا الاتجاه يعني أن الأزمة الاقتصادية ذاتية التغذية: فقدان الوظائف يقلل الدخل، مما يضعف الطلب، فيضطر المزيد من أرباب العمل لتقليص أعمالهم أو إغلاقها، مولّدين مزيدًا من البطالة في حلقة مفرغة.

من جانب آخر، واجهت السلطة الفلسطينية نفسها أزمة مالية خانقة بسبب انخفاض الإيرادات العامة في أعقاب الحرب. فقطاع كبير من العمالة في إسرائيل كان يرفد خزينة السلطة عبر الضرائب غير المباشرة ومساهمات صناديق التقاعد وغيرها. كما قامت إسرائيل بعد الحرب بحجب مبالغ إضافية من إيرادات المقاصة التي تجمعها نيابة عن السلطة (بحجة مخصصات أسر الشهداء والأسرى)، مما أدى إلى تفاقم الفجوة في موازنة السلطة. وقدَّر البنك الدولي العجز المالي المتراكم بنهاية 2023 بحوالي 682 مليون دولار، مع توقع بمضاعفة هذا الرقم خلال الأشهر التالية (World Bank, 2024a).

وأجبرت هذه الضائقة السلطة على الاستمرار في سياسة تقليص رواتب الموظفين (التي كانت قائمة جزئيًا منذ 2021)، حيث لم يحصل الموظفون العموميون إلا على جزء من رواتبهم لعدة أشهر (UNCTAD, 2024a). هذا بدوره قلّص الإنفاق الاستهلاكي أكثر، وزاد الضغط على شبكات الدعم العائلية وعلى منظمات الإغاثة المحلية.

وهكذا، كرّست فترة ما بعد 2023 اعتمادًا شبه كامل للاقتصاد الفلسطيني على مصادر خارجية أو قرارات خارجية، مما جعله اقتصادًا هشًا للغاية غير قادر على الصمود أمام الأزمات. ففي الضفة الغربية، ظهر واضحًا أن سوق العمل الفلسطيني مرتهن لإرادة الاحتلال: بمجرد أن أغلقت إسرائيل أبوابها أمام العمال، انهار جزء كبير من الاقتصاد المحلي – ليس فقط الأجور التي ضاعت، بل أيضًا القطاعات المرتبطة بها. هكذا أصبح الاقتصاد المحلي اقتصاد خدمات ضعيف، جلّه في التجارة الداخلية والأعمال الصغيرة

التي بدورها تعتمد على دخل الموظفين والعمال. وعندما توقف هذا الدخل، لم يكن هناك صناعة وطنية قوية أو زراعة كافية لتعويضه. وهذا تكريس لحالة "اقتصاد الهامش" التي لا تتوفر فيها مقومات اكتفاء ذاتي أو نمو حقيقي.

أي أن الهيكل الاقتصادي بأسره مصمم – أو أُجبر أن يكون – عاجزًا عن الإقلاع دون تغيير سياسي جذري. هذه الهشاشة تعني أن أي صدمة جديدة – ولو كانت أصغر من حرب 2023 – قد تكون مدمرة بنفس القدر. فمثلًا، لو تصاعد التوتر الأمني في الضفة وأغلقت إسرائيل الحواجز مدة شهر، فمن شأن ذلك شل الكثير من الأعمال وإفلاس شركات صغيرة لا تحتمل المزيد. كذلك الاعتماد المالي على إسرائيل (من خلال أموال المقاصة والعمالة) يجعل السلطة في مهب الريح إن قررت إسرائيل في أي وقت حجب الأموال، وقد فعلت ذلك مرارًا (UNCTAD, 2024).

2.2. الحركة والتنقل: قيود يومية مشددة وإغلاقات خانقة

قبل حرب 2023، كان نظام الحواجز الإسرائيلية ونقاط التفتيش الثابتة والمتحركة يقسّم الضفة بالفعل إلى كانتونات، مع وجود أكثر من 560 حاجزًا وعائقًا أمام حركة الأفراد والمركبات (UNCTAD, 2024). إلا أن فترة الحرب وما تلاها شهدت تشديدًا إضافيًا لهذه القيود وتصعيدًا في سياسات الإغلاق بدواعٍ أمنية. فبُعيد 7 أكتوبر 2023، أعلنت إسرائيل رفع حالة التأهب في الضفة الغربية، مما تُرجم على الأرض إلى إغلاقات متكررة للمعابر الرئيسية (مثل معبر الجلمة شمالًا ومعبر ترقوميا جنوبًا) وفرض قيود أكثر صرامة على الدخول إلى القدس أو إسرائيل.

وتفيد بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بأن عدد العوائق العسكرية ومواقع الفحص في مختلف أنحاء الضفة ارتفع من حوالي 567 حاجزًا في أوائل أكتوبر 2023 إلى ما يقارب 700 حاجز بحلول فبراير 2024 (UNCTAD, 2024a) – أي بزيادة أكثر من 130 حاجز جديد خلال بضعة أشهر فقط. هذا الارتفاع الكبير يعني مزيدًا من التجزئة للمدن والقرى وعزلها عن بعضها البعض، وصعوبة أكبر في تنقل الفلسطينيين حتى داخل مناطقهم.

في الحياة اليومية، يستمر الفلسطينيون في الضفة بخوض معاناة التنقل الأساسية: فالوصول إلى مكان العمل أو الجامعة أو المستشفى يمكن أن يتحول إلى رحلة شاقة تستغرق ساعات إضافية بسبب طوابير الانتظار والتفتيش على الحواجز. وبعد الحرب، أصبحت الإجراءات أشد قسوة، حيث يخضع المارّة لتدقيق أمني موسع، ويتعرض الكثيرون للمنع أو الاحتجاز المؤقت بشكل اعتباطي. إلى جانب ذلك، تطبق إجراءات حظر التجول أو الإغلاق التام بين حين وآخر بحجة العمليات الأمنية. فخلال عامي 2024–2025، تكررت حالات الإغلاق الشامل لبعض المحافظات أو البلدات عقب أي حادث أمني (كوقوع اشتباك أو عملية ضد جنود الاحتلال)، حيث تغلق مداخل البلدة كلها ويُمنع السكان من الدخول أو الخروج لعدة أيام. مثل هذه الإغلاقات تعطل الحياة الاقتصادية والتعليمية تمامًا في المناطق المتأثرة، وتزيد حالة عدم اليقين لدى المواطنين.

كذلك معبر الكرامة (المنفذ الوحيد إلى الأردن والعالم الخارجي) تأثر بالوضع الأمني المستجد؛ فقد تم تقليص ساعات عمله أحيانًا وتأخير المسافرين بشكل متعمّد كإجراء عقابي أو احترازي، مما عنى تقييد حركة المرضى والطلاب والمسافرين الضروريين.

2.3. أثر حالة "الهامش" على نمط الحياة في الضفة الغربية

إن العيش على الهامش في الضفة الغربية أفرز نمطًا معيشيًا يتسم بالضبابية وانعدام اليقين والتخطيط بعيد المدى. فبعد أكثر من عام ونصف على حرب أكتوبر 2023، يمكن ملاحظة أن المواطن الفلسطيني في الضفة بات يكيّف حياته وفق تخطيط يومي أو أسبوعي على أفضل تقدير، نظرًا لإمكانية تغيّر الظروف بشكل مفاجئ وبطرق تقلب حياته رأسًا على عقب. فعلى سبيل المثال، أي إغلاق أمني أو سحب تصاريح عمال يعني توقف مصدر الدخل فجأة لعائلة بكاملها وربما لأجل غير معلوم. لذا تعيش آلاف الأسر في حالة ترقب وقلق دائم من قرار إداري أو أمني قد يعصف باستقرارها الهش.

من ناحية أخرى، تولّد الشعور بانسداد الأفق الاقتصادي لدى الشباب والخريجين على وجه الخصوص. فمع ارتفاع البطالة إلى مستويات قياسية وتراجع فرص العمل داخل وخارج الضفة، تزايد الإحساس بالإحباط وانعدام الجدوى من التعليم أو المبادرات الفردية. كثير من الخريجين باتوا يرون أنفسهم مهما حملوا من شهادات سيصطفون في طوابير العاطلين أو سيقبلون بأعمال متواضعة لا تمت لتخصصهم بصلة لتأمين قوتهم. ويشير خبراء اجتماعيون إلى ظاهرة "هجرة العقول الداخلية"، حيث يستسلم جزء من الشباب لحالة الجمود، وينكفئ عن أي محاولة لبدء مشاريع جديدة أو تطوير مهاراته، لاقتناعه بأن بيئة الاحتلال ستجهض أي محاولة للنمو (سواء عبر القيود أو عدم توفر التمويل أو الخوف من عدم الاستقرار السياسي).

من الجانب النفسي، سادت حالة من القلق والاكتئاب بين أوساط واسعة. فالإنسان بطبيعته يحتاج قدرًا من اليقين والتطلع إلى مستقبل أفضل، غير أن واقع الهامش كرس الشعور بعدم الأمان المستقبلي. استطلاعات الرأي المحدودة أشارت إلى أن نسبة متزايدة من الفلسطينيين فقدوا الثقة في تحسن الأوضاع الاقتصادية أو السياسية في المدى القريب، وأن قطاعًا كبيرًا من الشباب يفكر بالهجرة إلى الخارج إن سنحت له الفرصة هربًا من هذا الواقع الخانق.

وفي الريف ومناطق التماس التي تشهد عنفًا متزايدًا من المستوطنين، يشعر الأهالي بأنهم معلّقون بين الحياة والموت: ففقدان مصدر العيش من جهة وخطر الاعتداء على أرضهم ومنازلهم من جهة أخرى جعلهم في حالة استنفار وقلق دائمين على الحاضر والمستقبل معًا (Surkes, 2025).

في المحصلة، أفرزت فترة ما بعد أكتوبر 2023 في الضفة الغربية مجتمعًا يعيش يوْمَهُ بيومه، يحاول الحفاظ على حد أدنى من الحياة دون أن يملك تصوّرًا واضحًا للغد. وبرزت استراتيجية التكيف السلبي لدى كثيرين، بمعنى قبولهم بالواقع كقدر محتوم والسعي لتدبير الأمور بالمتاح، بدلًا من التفاؤل بالمستقبل أو التخطيط له. هذه العقلية التي فرضتها الظروف جزء لا يتجزأ من سردية العيش في الهامش؛ إذ يصبح الهمّ الشاغل هو اجتياز اليوم وتجنب السقوط في الأسوأ، وليس السعي نحو الأفضل. وهذا بالضبط ما أرادته – أو على الأقل ما نتج عن – السياسات التي قيدت حياة الفلسطينيين: إبقاؤهم منشغلين بأساسيات البقاء، بعيدًا عن مسار التطور الطبيعي الذي يطلبه أي مجتمع من تعليم وتنمية وازدهار.

3. غزة – ما دون الحد الأدنى

3.1. أساسيات البقاء: الغذاء والماء والكهرباء والصحة في حالة انهيار

شكّل تأمين الغذاء اليومي التحدي الأبرز لسكان قطاع غزة منذ بدء الحرب. فمع الضربات العسكرية الأولى، أعلنت إسرائيل فرض حصار شامل على القطاع، مانعةً دخول الإمدادات بما فيها المواد الغذائية والوقود. وبحلول عام 2025 تفاقمت أزمة الغذاء لدرجة أن وكالات أممية (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة) أطلقت تحذيرات صريحة من أن غزة تواجه خطر "أسوأ

سيناريو للمجاعة" إذا لم يتغير الوضع. وأشارت تحليلات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) في منتصف 2025 إلى أن مؤشرات استهلاك الغذاء وسوء التغذية في غزة تجاوزت عتبة الكارثة (المجاعة) في عدة مناطق (Integrated Food Security Phase Classification, 2025).

خلال فترة الحصار الشامل (مارس – مايو 2025) لم يدخل القطاع أي إمدادات غذائية تذكر، وسمح فقط بكميات ضئيلة في يونيو ويوليو كانت أقل بكثير من حاجة السكان. وتشير البيانات الإسرائيلية نفسها إلى أنه ما بين مارس ويونيو 2025 سُمح بدخول 56 ألف طن فقط من المواد الغذائية، أي أقل من ربع الحد الأدنى المطلوب لإبقاء السكان عند مستوى الحاجة الأساسية في تلك الفترة (McKernan, 2025).

وبحلول يوليو 2025 بدأت المؤشرات الميدانية الأكثر مأساوية بالظهور: حيث أعلنت وزارة الصحة في غزة ومعها منظمات دولية عن حالات وفاة ناجمة مباشرة عن الجوع وسوء التغذية. وأبرزها وفاة الأطفال: فقد وثّقت منظمة إنقاذ الطفل وفاة 100 طفل فلسطيني بسبب الجوع فعليًا منذ أكتوبر 2023 حتى أغسطس 2025. كما حذرت منظمة الصحة العالمية من تزايد وفيات البالغين أيضًا نتيجة مضاعفات سوء التغذية، حيث سجّل شهر يوليو 2025 وحده وفاة 63 شخصًا بسبب أمراض مرتبطة بسوء التغذية (World Health Organization, 2025a).

أما بخصوص الماء والكهرباء، فقبل الحرب، قُدّر أن 97% من مياه غزة غير صالحة للشرب. جاءت الحرب وجعلت الوضع أسوأ بما لا يُقاس، إذ استهدفت الضربات الجوية شبكات المياه وخطوط الصرف الصحي، وأدت انقطاعات الكهرباء إلى توقف محطات التحلية. أظهرت دراسة لأوكسفام أن كمية المياه المتاحة للفرد في غزة انخفضت بنسبة 94% مقارنة بما قبل الحرب، ليصل نصيب الفرد إلى أقل من 5 لترات يوميًا (Oxfam, 2024). وأكدت الأمم المتحدة أن متوسط الاستهلاك انخفض إلى 3 لترات يوميًا للشخص (Center for Strategic and International Studies, 2024).

أما الكهرباء، فبعد 7 أكتوبر قطعت إسرائيل الإمداد البالغ 120 ميغاواط ومنعت دخول الوقود، ما أدى إلى توقف محطة التوليد الوحيدة. وقدرت دراسة علمية أن إمدادات الكهرباء كانت أقل من 20% من مستوى ما قبل الحرب (Tawil-Souri, 2024).

وقد تعرضت عشرات المستشفيات للقصف، وتوقف أكثر من 50% من المرافق الصحية عن العمل. نفدت ثلثا الأدوية الأساسية بحلول مطلع 2024 (World Health Organization, 2024). ومع إغلاق معبر رفح منذ مارس 2025 أمام المرضى، ارتفعت نسب سوء التغذية الحاد الوخيم (SAM) بين الأطفال لمستويات غير مسبوقة، وأدخل أكثر من 5,000 طفل إلى برامج العلاج خلال أسبوعين في يوليو 2025 (World Health Organization, 2025b).

باختصار، مقومات الحياة الأساسية في غزة بعد الحرب تكاد تكون معدومة أو في حالة شلل. الغذاء محدود للغاية ويهدد الناس بالموت جوعًا، المياه شحيحة وملوثة، الكهرباء غائبة، والنظام الصحي ينهار. إنها حالة من الحرمان الجماعي المفتعل، حيث يُدفع أكثر من مليوني إنسان إلى ما دون الحد الإنساني الأدنى.

3.2. الحركة والمعابر: العزلة التامة والمصير المجهول

منذ اللحظات الأولى للحرب، أعلنت إسرائيل عن سياسة "الحصار الكامل" مانعةً مرور أي شخص أو بضائع عبر معابرها، بما فيها الحالات الإنسانية. واستمرت هذه السياسة بلا هوادة، بل بلغت أقصاها في 2 مارس 2025 حين أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي

أمرًا بإغلاق كافة المعابر ومنع أي دخول للمساعدات الإنسانية بشكل مطلق (ReliefWeb, 2025). وبحلول يونيو 2025 كان دخول السلع قد توقف تمامًا لأكثر من 11 أسبوعًا متتالية (Wikipedia, 2025)، مما وضع غزة في عزلة خانقة لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلاً إلا نادرًا.

حتى الأمم المتحدة ووكالاتها (كالأونروا وبرنامج الغذاء) لم تُستثنَ من المنع، حيث أكد تقرير للأونروا في يوليو 2025 أنها لم تتمكن من إدخال أي إمدادات منذ مارس، بما في ذلك الأدوية والوقود (UNRWA, 2025). هذا الإغلاق المحكم للمعابر الخارجية ترافق مع تقييد للحركة الداخلية أيضًا نتيجة العمليات العسكرية. فقد شهدت غزة عمليات اجتياح بري متكررة خاصة في شمال القطاع ومدينة غزة خلال أواخر 2023 ومطلع 2024، تخللتها مناطق عازلة فرضها الجيش الإسرائيلي عزلت شمال القطاع عن وسطه لفترات طويلة. وأُجبر مئات آلاف السكان على النزوح جنوبًا، حتى أن تقديرات الأمم المتحدة تفيد أن حوالي 1.9 مليون شخص – أي 90% من سكان غزة – نزحوا من منازلهم عبر فترة الحرب وحتى أواخر 2024 (UNRWA, 2025).

هذا يعني أن الغالبية العظمى تنقلت قسرًا لمرة واحدة على الأقل داخل القطاع، حيث أصبح الجنوب (خان يونس ورفح) مكتظًا بالنازحين الذين يفترشون المدارس والحدائق. وفي ذروة العمليات، لم يكن ممكنًا لأي شخص التحرك من الجنوب إلى الشمال أو العكس بسبب المعارك وإغلاق الطرق عمداً. وبعد انتهاء العمليات الرئيسية، بقيت البيئة الأمنية خطرة: فالمناطق الشمالية تعرضت لقصف متقطع واستمر وجود نقاط عسكرية إسرائيلية مؤقتة، فيما ظل وسط القطاع عرضة لنيران متفرقة. هذا الواقع جعل التنقل داخل غزة بحد ذاته مغامرة محفوفة بالمخاطر. الطرقات مدمرة ومليئة بالحفر والأنقاض، والجسور إما منهارة أو غير آمنة. كثير من العائلات انقطعت بها السبل بعيدًا عن موطنها الأصلي، فلم تستطع العودة بسبب تدمير بيوتها أو استمرار العمليات قربها.

أما معبر رفح البري – منفذ غزة الوحيد إلى الخارج عبر الأراضي المصرية – فقد كان شريان الحياة الأخير أثناء فترات الهدوء النسبي (نوفمبر 2023 – فبراير 2024) حيث دخلت عبره بعض شحنات المساعدات وخرج عدد محدود جدًا من المرضى والجرحى إلى مصر. لكن هذا المعبر أيضًا أغلق تمامًا أمام حركة الإغاثة ابتداءً من مارس 2025 بضغط من إسرائيل (ReliefWeb, 2025)، ولم يُسمح إلا بخروج أعداد ضئيلة من حاملي الجنسيات الأجنبية في بعض الأحيان.

خلاصة القول، إن سكان غزة اليوم معزولون تمامًا عن العالم، في وضع حصار مطبق لم يشهدوه حتى في أسوأ الحروب السابقة (2008 أو 2014). لا معابر مفتوحة، لا حركة داخلية آمنة، لا مجال للسفر أو الهجرة. لقد وُضعوا قسرًا في زاوية جغرافية ضيقة وعُزلوا فيها، كجزء من سياسة فرض العيش في الهامش بأقصى تجلياتها القاسية: لا يُسمح لهم حتى بالفرار من جحيم الظروف التي فُرضت عليهم، بل يُراد لهم أن يبقوا داخل تلك الدوامة. وهذا الواقع يرسخ لدى الغزيين شعورًا عميقًا بغياب أي سيطرة على مصيرهم: فأقدارهم باتت متوقفة على قرارات قوة الاحتلال ومزاج المجتمع الدولي، وليس على أي فعل يمكنهم هم القيام به. إنهم أشبه بركاب سفينة معطلة في بحرٍ هائج بلا موانئ؛ يدورون في حلقة الحصار دون خلاص في الأفق المنظور.

3.3. أثر حالة "الهامش" في غزة على المجتمع والحياة

إن الملامح سالفة الذكر لأزمة غزة بعد الحرب – من حرمان مادي وعزلة وحصار – تركت آثارًا عميقة على بنية المجتمع الغزي ونفسيات أفراده وآفاق حياتهم المستقبلية. يمكن وصف المجتمع الغزي اليوم بأنه يعيش في حالة "البقاء الحيوي" (Biological

Survival Mode)، حيث يتمحور جلّ النشاط اليومي حول تأمين المتطلبات الأساسية من غذاء وماء وأمان جسدي، مع تعطل شبه كامل لمناحي الحياة الأخرى التي تتجاوز مجرد البقاء.

من أبرز الآثار تفكك النمط الاجتماعي المعتاد ودخول المجتمع في حالة صدمات متكررة وغير معالجة. فخلال الحرب وبعدها، تعرض معظم سكان غزة لتجارب صادمة وقاسية: فقدان أحباء (استشهاد أكثر من 50 ألف شخص وإصابة مئات الآلاف خلال الحرب بحسب بعض التقديرات) (Red Cross, 2024)، ما يعني أن كل عائلة تقريبًا نالت نصيبها من الحزن، فقدان المأوى (بتدمير عشرات آلاف المنازل تدميرًا كليًا أو جزئيًا)، فقدان سبل العيش (بتدمير المنشآت التجارية وورش العمل والمصانع الصغيرة بنسبة تفوق 80%) (UNCTAD, 2024)، بالإضافة إلى تجربة النزوح واللجوء الداخلي القاسية.

هذه الخسائر المتعددة تركت ندوبًا نفسية عميقة لدى كافة الفئات. الأطفال خصوصًا عانوا من تجارب مروعة – رؤية منازلهم تنهار، أو بقائهم أيامًا تحت الأنقاض قبل إنقاذهم، أو مشاهدتهم أهوال الحرب – مما أدى إلى انتشار حالات اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) بينهم بشكل واسع. ومن تبقى منهم على قيد الحياة يواجه مستقبلًا غامضًا: جيل بأكمله من أطفال غزة مضى عليه نحو عامين دون تعليم منتظم تقريبًا، إذ تشير اليونيسف إلى أن 645 ألف طالب حُرموا من الالتحاق الكامل بالمدارس لعام دراسي كامل على الأقل منذ أكتوبر 2023 (UNICEF, 2024)، بسبب تدمير المدارس أو تحويلها لملاجئ أو لعدم توفر بيئة آمنة أو مستلزمات تعليمية. وهذا ينذر بكارثة معرفية تصيب الأجيال الشابة، تضاف إلى الكارثة الإنسانية.

أما على صعيد العلاقات الاجتماعية، فقد أدت ظروف التشريد الجماعي وفقدان الممتلكات إلى تفكك البنية التقليدية للمجتمع. كثير من الأسر الكبيرة تفرقت بين مراكز الإيواء المختلفة، وانقطعت سبل التواصل بينها لفترات. العائلات التي كانت تعيش معًا في حي واحد تشتت شملها، وبعض الأفراد لا يعرفون شيئًا عن أقارب لهم لأشهر بسبب النزوح والاتصالات المنقطعة. كذلك، تعرضت الروابط المجتمعية للتوتر بسبب شح الموارد: فعندما تكون المياه والطعام نادرين، قد ينشأ تنافس حتى بين الجيران أو ضمن المجتمع على الموارد المحدودة، ما قد يضعف التكافل الاجتماعي التقليدي الذي عُرف به الغزيون.

اقتصاديًا، يمكن القول إن الاقتصاد الغزي انهار بالكامل ودخل حالة "اقتصاد الإغاثة". فقبل الحرب، كان في غزة بعض الحركة الاقتصادية (أسواق محلية، مهن صغيرة، ورش حرفية، قطاع زراعة وصيد محدود لكنه موجود). الآن أضحى نحو 100% من السكان معتمدين على المعونات للبقاء، في ظل دمار الأصول الإنتاجية: حيث تشير تقارير أونكتاد إلى أن ما يصل إلى 82% من الأعمال التجارية في غزة تضررت أو دُمرت، وأن ثلثي الوظائف فُقدت بنهاية 2023 (UNCTAD, 2024).

هذا يعني أن عجلة الاقتصاد الطبيعي توقفت: لا مصانع، لا ورش، بالكاد هناك محال تجارية وبعض الأسواق الشعبية الصغيرة بإمدادات شحيحة. انخفض الناتج المحلي لغزة بأكثر من 80% في 2023 (UNCTAD, 2024)، ويتوقع أن يستمر الانكماش في 2024 لتصبح مساهمة غزة في الاقتصاد الفلسطيني أقل من 5% (World Bank, 2024). أي أن غزة انتقلت من كونها جزءًا منتجًا – وإن محدود الإنتاج – إلى عبء اقتصادي كامل يحتاج إلى ضخ خارجي ليبقى حيًا.

هذه الأوضاع ترسم مستقبلًا مقلقًا لغزة حتى في حال توقف الحرب: فإعادة البناء والإعمار تبدو مهمة شاقة جدًا، قد تتطلب "عشرات المليارات من الدولارات وعقودًا من الزمن" بحسب تقديرات الأمم المتحدة (UNCTAD, 2024). ومع استمرار الحصار، لن تتوفر المواد اللازمة ولا حرية الحركة للعمال والمهندسين للقيام بإعمار سريع. وبالنسبة للأفراد، فإن استعادة الحياة الطبيعية ستحتاج

إلى سنوات: الأطفال الذين توقف تعليمهم يحتاجون لبرامج تعويض ضخمة، والذين أصيبوا بصدمات نفسية يحتاجون لعلاج وتأهيل، والاقتصاد بحاجة لخطة مارشال حقيقية ليستعيد عافيته. ولكن ضمن الظروف الحالية – حصار وعزلة وعدم وجود أفق سياسي – لا تلوح في الأفق أي خطة جدية لتحقيق ذلك.

مما يعني أن حالة "العيش في الهامش" بالنسبة للغزيين مرشحة للاستمرار وربما حتى التدهور، إن لم يحصل تغيير جذري في المعطيات السياسية أو رفع الحصار. إن أخطر ما قد ينتج عن هذا الوضع هو تحول الأزمة من حالة طارئة إلى وضع طبيعي دائم، بمعنى أن ينشأ جيل كامل يعتبر أن نقص الغذاء المزمن وانقطاع الكهرباء الدائم وغياب فرص الحياة الطبيعية هو أمر عادي ومقدّر، فيفقد بالتالي الطموح لتغيير واقعه. وهذا بالضبط هو جوهر العيش في الهامش الذي تخشاه هذه الدراسة: أن يصبح الحد الأدنى أسلوب حياة راسخ، وأن يترسخ "اليأس" كحالة نفسية جمعية، وهو ما ستكون له تبعات خطيرة على الاستقرار الإنساني والاجتماعي على المدى البعيد.

4. الخاتمة

برزت خلال الفترة منذ حرب أكتوبر 2023 وحتى أغسطس 2025 صورة قاتمة للحياة الفلسطينية، قوامها العيش عند حدود الهامش الأدنى، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. فقد وجد الفلسطينيون أنفسهم محاصرين بين حدٍّ أدنى قسري يبقيهم بالكاد على قيد الحياة – من تدفق محدود للرواتب أو المعونات، وقليل من الغذاء والماء – وبين سقفٍ واطئٍ مفروضٍ يمنعهم من التنفس بحرية أو استعادة حياتهم الطبيعية وتطويرها. وفي الضفة الغربية، تجسد ذلك في اقتصاد يترنح بفعل قيود الاحتلال والصدمة الأخيرة لفقدان عشرات آلاف الوظائف، وفي حياة يومية مقيدة بالحواجز والإغلاقات جعلت همّ البقاء هو الأولوية القصوى. أما في غزة، فالمشهد أكثر مأساوية: مجتمع بأسره أُنزِل قسرًا إلى ما دون خط البقاء الإنساني، يكافح من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة في وجه الجوع والعطش والمرض والحصار.

ومع ذلك، يظل هناك بصيص أمل يظهر في صمود الفلسطينيين ذاته. فرغم كل ما تقدم، بقيت روح الحياة مقاومة للاندثار: أهل الضفة – برغم الإحباط – واصلوا حياتهم بأشكال من التضامن الأهلي (صناديق تكافل، مبادرات تشغيل مؤقت) للتغلب على الشدة. وأهل غزة – برغم الجراح – أظهروا تكاتفًا مذهلًا في تقاسم المساعدات الشحيحة وإيجاد طرق بديلة للعيش حتى تحت الركام. هذه الروح هي التي تجعل من العيش في الهامش تجربة قاسية نعم، لكنها أيضًا دليل على تمسك الفلسطيني بالحياة والكرامة رغم كل شيء.

بيد أن الصمود وحده لا يكفي لكسر الحلقة. المطلوب هو تغيير جذري للظروف السياسية والاقتصادية المحيطة – فك الحصار عن غزة دون قيد أو شرط، إنهاء الإجراءات العقابية بحق الضفة، تمكين الفلسطينيين من مواردهم وحريتهم التنموية. بدون ذلك، ستبقى كل المعالجات مؤقتة وإسعافية، وستظل معاناة الفلسطينيين مستمرة على هامش الاهتمام العالمي. لقد دقت المنظمات الدولية ناقوس الخطر: ما يجري في فلسطين بعد 2023 هو اختبار لضمير الإنسانية، حيث يُترك شعب بأكمله ليعيش في الهامش بين الحد الأدنى والحرمان المطلق.

المراجع

METRO for Knowledge

Center for Strategic and International Studies. (2024). Water crisis in Gaza. https://www.csis.org

Human Rights Watch. (2023, October 11). Israel: Gaza blockade amounts to collective punishment. https://www.hrw.org

Integrated Food Security Phase Classification. (2025). IPC acute food insecurity analysis for Gaza Strip. https://www.ipcinfo.org

McKernan, B. (2025, July 10). Gaza facing worst-case famine scenario. The Guardian. https://www.theguardian.com

Oxfam. (2024, June). Gaza water access drops by 94%. https://www.oxfam.org

Red Cross. (2024). Gaza conflict: Humanitarian impact and casualty estimates. https://www.redcross.org.uk

ReliefWeb. (2025, March 15). Closure of Rafah crossing worsens Gaza health crisis. https://reliefweb.int

Save the Children. (2025, August 1). 100 children have died from hunger in Gaza. https://www.savethechildren.net

METRO for Knowledge

Surkes, S. (2025a, January 21). In the West Bank, Palestinian unemployment is an Israeli policy. 972 Magazine. https://www.972mag.com/palestinian-unemployment-west-bank

Tawil-Souri, H. (2024). Electricity shortages in Gaza: Impacts on health and daily life. Journal of Middle East Studies, 56(3), 412–430.

Times of Israel Staff. (2025, July 19). Palestinians in West Bank pay price of Gaza war with lost work permits. The Times of Israel. https://www.timesofisrael.com/palestinians-in-west-bank-pay-price-of-gaza-war-with-lost-work-permits

United Nations. (2023, October 15). Statement on Gaza electricity cut. https://www.un.org

United Nations Conference on Trade and Development. (2024b, September 17). Poverty and unemployment surge in the West Bank. https://unctad.org/news/poverty-and-unemployment-surge-west-bank

United Nations Conference on Trade and Development. (2024c, October 5). Humanitarian crisis deepens in the West Bank. https://unctad.org/news/humanitarian-crisis-deepens-west-bank

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024, February 20). West Bank access restrictions and movement obstacles. https://www.ochaopt.org/content/west-bank-access-restrictions-and-movement-obstacles

UNCTAD. (2024). Report on the economic impact of the Gaza war. https://unctad.org

UNICEF. (2024). Education under fire in Gaza. https://www.unicef.org

Visualizing Palestine. (2023). Gaza water factsheet. https://www.visualizingpalestine.org

World Bank. (2023). Poverty and equity brief: West Bank and Gaza. https://worldbank.org

World Bank. (2024). Economic monitoring report for the Palestinian territories. https://worldbank.org

World Bank. (2024a, May 23). World Bank updates on Palestinian economy. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/05/23/world-bank-updates-on-palestinian-economy

World Health Organization. (2024). Essential medicines shortages in Gaza. https://www.who.int

World Health Organization. (2025a, July). Mortality linked to malnutrition in Gaza. https://www.who.int